# تدشين أولى رحلات فلاي دبي للطيران إلى مطار صنعاء الدولي

■ ،،صنعاء/سبأ

دشنت شركة فلاي دبي للطيران أمس أولى رحلاتها إلى اليمن من خلال وصول الطائرة ٧٣٧ بوينج إلى مطار صنعاء الدولي.

وفي التدشين أكد وزير النقل الدكتور واعد باذيب أن وصول هذه الرحلة تؤكد أن اليمن ومطاراته مازالت واعدة وأنه لايمكن لأي إنسان أن يقف حجر عثرة أمام حركة الملاحة الجوية.

وقال: "أن هذا النشاط يؤكد ماكنا وعدنا به في تعميق الملاحة الجوية وتأكيد الوتيرة العالية التي يعمل بها الطيران المدني لتوفير كل مايلزم لاستقبال الشركات العالمية، والتأكيد أن مطارات صنعاء، والمكلا، والحديدة، هي مطارات سيادية ومنظمة وقادرة على استقبال الطائرات وتعزيز خدمات الركاب.

ونوه إلى أن التدشين يؤكد على عمق العلاقات الأخوية الثنائية بين اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة ويساعد على فتح آفاق استثمارية جديدة واعدة سواءً في الحركة الجوية والبحرية والبرية.

من جانبه اعتبر السفير الإماراتي بصنعاء عبدالله مطر المزروعي أن هذه الخطوة تأتي لتعزز عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وخطوة مهمة لتعزيز العديد من القطاعات السياحية والاقتصادية والتجارية في اليمن.. معتبراً أن اليمن قد بدأ في تجاوز الظروف الصعبة التي كان يمر بها خلال الفترة القليلة الماضية.

فيما اعتبر كل من رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد فرج ومدير عام مطار صنعاء الدولي ناجي المرقب أن مثل هذا النوع من الشركات سيكون عامل لخدمة جمهور المسافرين، وتشجيع الحركة الاقتصادية والسياحية بين البلدين الشقيقين.

واوضحا أن هذه الخطوة تأتي في إطار مساعي الهيئة لتطوير وتوسيع حركة الملاحة في مطار صنعاء الدولي وخلق مزيد من التنافس بين الشركات الناقلة لمافية خدمة جمهور المسافرين.

من جانبهما اشار المدير التجاري لشركة فلاي دبي حمد عبيدالله ورئيس مجلس إدارة مجموعة العالمية علوان الشيباني أن الشركة ستسير اربع رحلات في الاسبوع إلى صنعاء وسيكون لها في القريب العاجل ثلاث رحلات إلى عدن.

وفي نهاية التدشين الذي حضره عدد من ممثلي وكالات السياحة والسفر ورجال الأعمال تم تبادل الهدايا والدروع التذكارية بين البلدين.

# مراجعة لمشاكل الكهرباء

**▫ مشكلة الكهرباء في اليمن معقدة كصناعة الكهرباء المعقدة التي تتطلب تخطيطاً وجهداً استثنائيين مصحوبين بعمل هندسي وفني واستثماري وإداري متميز يواصل الليل بالنهار لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين، إن استمرارية المشاكل والأزمات ستؤدي إلى إحداث تخلف شديد وإضافي لما هو قائم في هذا القطاع الحيوي لجميع أفراد المجتمع تميز قطاع الكهرباء بعامل أساسي "الاستمرارية" رغم الصعوبات التي واجهته..**

**احمد ماجد الجمال●**

مثل التدمير المباشر على الشبكة والمحطات الكهربائية وتعطلهما المتكرر وتحميل المحولات أكثر من طاقتها، ضعف التطوير، عدم توفر المواد الاحتياطية كمحطات إسعافية خارج الخدمة ،ارتفاع معدلات الفاقد غير الفني للكهرباء سواء كان السحب غير المشروع (السرقات) في المناطق التي توجد فيها شبكات منظمة أو مناطق المخالفات التي لم تمتد إليها الشبكات المنظمة والآمنة تقادم عدادات الكهرباء ،عدم ترشيد المستهلك للكهرباء،تأخر أو عدم تسديد فواتير الكهرباء،الأجهزة الكهربائية غير الاقتصادية في استهلاكها للطاقة يكون أكبر كالسخانات والأفران وكذا المشاءات والمصانع والمعامل نتيجة قصور الاهتمام بكفاءة استخدام الكهرباء ولسعره المدعوم وتحديات أخرى منها النمو المتواصل في الطلب على الكهرباء كخدمة حيوية تعتبر من أهم المجالات التنموية ونسبة ليست بالقليل من السكان محرومين منها ويزيد الوضع تعقيداً ذلك التوسع العمراني غير المخطط والتوزيع السكاني الشديد التبعثر ونقص الاحتياطي وقت ذروة الأحمال وعجز القدرات المالية الأمر الذي يؤدي إلى تأخر إنجاز المشاريع الاستراتيجية التي كان من المقرر إنشاؤها منذ زمن وضخامة التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع الكهرباء وغياب المواصفات المحدثة للمشاريع كالمواصفات (الفنية،التعاقدية،التنفيذية) والصيانة ،تقادم منظومات محطات توليد الطاقة وخطوط النقل ومحطات التحويل وشبكات التوزيع التي تمر بالمدن الأساسية الحضرية أو الثانوية والمديريات مما يؤدي الى صعوبة الحصول على مواد احتياطية لها وفي حالة الحصول على تلك المواد تكون كلفتها عالية جداً ،وضعف النهج العلمي والعملي في إدارة المشاريع، أما فيما يتعلق بالموقف الحالي لحجم الطاقة الكهربائية المنتشرة في محافظات الجمهورية فهي تبلغ حوالي مايقارب (٨٠٠)ميجاوات تعمل المحطات الوطنية العامة المنتجة لها بالديزل والمازوت وتستهلك مايقارب (٥٩٠)ألف طن مازوت و(١٩٠)ألف طن ديزل إضافة إلى محطة مأرب الغازية التي تنتج مامقداره (٣٤١)ميغاوات وتعمل بالغاز ،كما أن هناك طاقة مشتراة من القطاع الخاص وهذا الحجم من إنتاج الطاقة حال الجاهزية والوضعية المثلى فقط وليس في كل الأوقات في الغالب تكون أكثر من محطة خارج الخدمة سواء للصيانة أوأعطال فنية مفاجئة إضافة إلى ما تتعرض له شبكات نقل التيار والتوزيع والمحولات الكهربائية من أضرار واعتداءات.

تشير التوقعات إلى حاجة اليمن على أقل تقدير في الوقت الحاضر من الطاقة الكهربائية ما مقداره (١٥٠٠) ميجاوات ذلك الأمر يزداد مستقبلاً في الأجل (القصير-الطويل) مع اتساع الفجوة بين القدرة المتاحة للطاقة الكهربائية المنتجة وبين الاحتياج الفعلي للبلاد في المرحلتين الحالية والقادمة.

ومع النمو السكاني والتمدد العمراني والنشاط التنموي والاقتصادي لربما تتضاعف الحاجة للطاقة عن هذا القدر ولا توجد حلول سحرية لمشكلة الكهرباء ولكن توجد نقاط عامة منها على سبيل المثال:

– العمل على تخفيض التكلفة الكلية اللازمة لإيصال الخدمة بطريقة قانونية لقطاع الكهرباء والمشتركين.

– رفع مستويات الوعي والمتابعة لقضية الترشيد في استخدام الكهرباء مما يقلل من قيمة الفواتير وبالتالي القدرة على تسديدها أولاً بأول.

– عمل حملات توعية عن مخاطر سحب الطاقة غير القانونية من نواحي السلامة والنواحي الاقتصادية والأخلاقية.

– تقديم تسهيلات مادية لجميع المخالفين الذين يرغبون بتصويب أوضاعهم.

– التفتيش والمتابعة المستمرة للخدمات بشكل عام.

– رفع مستوى التنسيق والرقابة بين الكهرباء ووزارة النفط لتوفير وتأمين ونقل المشتقات النفطية المطلوبة إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية.

– تحديث وتطوير عدد ومعدات الصيانة وإجراء الجرد السنوي عليها.

– الاهتمام بالصيانة بدرجة عالية واعتبارها إحدى الموجودات الثابتة الخاضعة للجرد السنوي .

– مراجعة شاملة للمواصفات الفنية للمشاريع الاستراتيجية المتأخرة ودراسة الأبعاد الكلية لها بشكل دقيق

– الابتعاد عن ارتجال المشاريع واعتماد أساليب علمية وعملية فنية سليمة.

– إحداث تطوير فعلي للمنظومات العاملة بما يؤمن توفير المواد الاحتياطية لسنوات قادمة وبأسعار ملائمة.

– رفع مستوى قدرات كادرالإدارة المالية والاستثمارية والرقابية للمشاريع .

– إعادة تخصيص دوائر وهيكلة قطاع الكهرباء إحداها تعني الاستثمار،الثانية الجاهزية ،في حين تعني الثالثة التعاون الدولي أو هيكلة إلى قطاعات مستقلة مالياً وإدارياً حسب المهام "قطاع إنتاج الطاقة " "قطاع التوزيع" "قطاع خطوط النقل" "قطاع محطات التحويل" "القطاع الاقتصادي و التجاري"

ويبقى السؤال الأهم والذي يتمثل في قدرة قطاع الكهرباء باتخاذ إجراءات جيدة لتفادي أي ظروف طارئة كانت مبررة أو غير مبررة للتعامل مع واقع منظومة توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها وبدقة مدروسة بعد تجاوز الظروف الاستثنائية وضبط تعرفة الكهرباء حتى يتم التضييق في الفارق بين الإنتاج وسعر البيع حالة وسطى تراعي المقدرة المادية لأفراد المجتمع ليرتفع قطاع الكهرباء لنقلة نوعية يتولى مهامه مراكز تنسيق أساسية بالتوازي مع الناحية التنظيمية حتى يصبح وضع الكهرباء في مستوى جيد من الناحية التركيبية والهيكلية ويتماشى ويشابه الوضع المثالي الجاهزية ويتحول إلى قطاع اقتصادي خدمي من الدرجة الاولى لأنه بالفعل قطاع واعد وخصب ويعطي دفعاً لنقطتين أساسيتين الأولى أن قطاع الكهرباء يصبح مرناً وبهيكلة قوية والثانية يفسح مجالاً للاستثمار الحقيقي والمفيد لجميع الأطراف من خلال رسم وتنظيم العلاقة وشراء الطاقة النظيفة من جميع الفعاليات الاقتصادية للقطاع الخاص التي لديها استعداد ورغبة في الاستثمار في إنتاج الطاقة وبيعها.

**● باحث في وزارة المالية**

# بحث مجالات التعاون الزراعي بين اليمن وجيبوتي

■ ،،صنعاء/ سبأ

التقى وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور أمس بصنعاء سفير جمهورية جيبوتي لدى اليمن محمد ظهر حرسي .

وبحث اللقاء علاقات التعاون المشتركة بين البلدين سيما في مجال الزراعة والري وآلية تطويرها وتنميتها وبما يخدم التنمية الزراعية في البلدين الشقيقين .

وناقش اللقاء إمكانية التعاون بين الجانبين في مجال تسويق المنتجات الزراعية وفتح السوق الجيبوتي لاستقبال منتجات السلع الزراعية اليمنية، وتعزيز التعاون بين الاتحادين الزراعيين في البلدين والتنسيق بينهما في هذا المجال.

وتم التأكيد على أهمية بحث الترتيبات والإجراءات المتعلقة بتسهيل نقل السلع الزراعية خاصة الإجراءات الجمركية .

واتفق الجانبان على تكليف فريق فني زراعي لزيارة جيبوتي بهدف بحث التفاصيل المتعلقة بإمكانية تصدير المنتجات الزراعية اليمنية إلى جيبوتي والاستفادة من مزايا السلع الزراعية وجودتها .

حضر اللقاء وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير وعدد من المسئولين .

# ٢,٨ مليون دولار تكلفة مشروع العمالة العاطلة الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي بأمانة العاصمة

■ ،،صنعاء/سبأ

أطلع أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان ومعه مدير فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالأمانة المهندس محمد غمضان أمس على سير تنفيذ عدد من لمشاريع التي ينفذها الصندوق بالأمانة بتكلفة ٢ مليون و٨٥٠ ألف دولار.

وتعرفا على سير العمل في مشروع العمالة العاطلة عن العمل في حراجات أمانة العاصمة والبالغ عددها ١٦ مشروعاً وينفذها الصندوق بتكلفة مليون و٣٠٠ ألف دولار أمريكي مقدمة من وكالة التنمية الأمريكية و٣٠٠ ألف دولار أمريكي من الحكومة اليمنية وتستوعب تلك المشاريع تسعة آلاف و٨١٧ عاملاً.

وتنفذ المشاريع عملية رفع وترحيل مخلفات مواد البناء وغيرها وتحسين وتنظيف وزراعة الجزر الوسطية وترميم الأرصفة الجانبية والوسطية.

وثمن جمعان الجهود التي بذلت من قبل المانحين في سبيل أنجاح هذه المشاريع وما توفره من فرص عمل مؤقتة للعمالة العاطلة وانعكاساتها الايجابية على تحسين المظهر العام لأمانة العاصمة.

كما اطلع جمعان وغمضان على سير العمل الجاري تنفيذه حالياً في ٣ مشاريع تشتمل على تنظيف وتأهيل واستكمال قنوات تصريف مياه الأمطار في العديد من مناطق أمانة العاصمة بتكلفة مليون و٢٥٠ ألف دولار أمريكي بتمويل من الحكومة اليمنية.

رافقه خلال الزيارة التفقدية وكيل القطاع الفني بأمانة العاصمة المهندس معين المحاقري.

# محلي صعدة يناقش القضايا التنموية والاحتياجات الخدمية بالمحافظة

■ ،،صعدة/سبأ

نظمت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة أمس لقاء تشاوريا لأعضاء المجالس المحلية بمديريات المحافظة والقيادات العسكرية والأمنية والمشايخ والعلماء والشخصيات الاجتماعية.

ناقش اللقاء عدداً من القضايا التنموية والاحتياجات والمتطلبات الهامة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية والخطط المستقبلية المتعلقة بسير عجلة البناء والتنمية في المحافظة، بالإضافة إلى استعراض الأوضاع الأمنية في المحافظة ودور المجالس المحلية في ترسيخ الأمن والاستقرار في كافة المديريات.

# لقاء حول قصص نجاح برنامج دعم المبادرات المجتمعية للحد من النزاعات التنموية

■ ،،صنعاء/سبأ

أقيم أمس بصنعاء اللقاء الختامي حول الدروس المستفادة وقصص النجاح لبرنامج دعم المبادرات المجتمعية للحد من النزاعات التنموية الذي نفذته منظمة شركاء اليمن بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الإدارة المحلية والوكالة الأمريكية للتنمية.

وفي الاختتام أشاد وكيل وزارة الأدارة المحلية جمال الخولاني بعمل البرنامج وإسهامه في حل قضايا ومشاكل تعيق التنمية في اليمن. داعيا البرنامج لوضع حلول لنزاعات الكهرباء والنفط والغاز التي تعد اكبر النزاعات التي تعيق التنمية وتسبب في خسائر فادحة لقطاع التنمية.

فيما استعرض نائب المدير التنفيذي لمنظمة شركاء اليمن عبدالحكيم العفيري التجارب والمشكلات والعوائق التي واجهت البرنامج وكيفية معالجتها.

من جانبه اشار المدير الفني للوكالة الأمريكية تشارلز سواجمان إلى أن الوكالة تسهم في دعم اليمن في مجال التنمية.. موضحاً أن البرنامج ساهم في تأسيس مجتمعات وهياكل تساهم في حل عدد من النزاعات بمحافظات شبوة ومأرب والجوف والبيضاء.

# استعراض سير العمل بمكتب مصلحة الضرائب بوادي حضرموت

■ ،،سيئون/سبأ

اطلع وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس بمدينة سيئون على سير العمل في مكتب مصلحة الضرائب بوادي والصحراء وطرق تفعيل الجوانب الضريبية.

وشدد وكيل المحافظة على ضرورة الالتزام بجمع وإحصاء الإيرادات الضريبية والعمل على الارتقاء بمستوى العمل في مختلف الجوانب.

من جانبه استعرض مدير مكتب الضرائب محمد الشامي نسبة الموارد الضريبية خلال الفترة الماضية والمشكلات التي تواجه سير عمل المصلحة.

# ٧ مليارات ريال رأس مال المحفظة الاستثمارية لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية

■ ،،الثورة/ أحمد الأسد

كشف الأخ نبيل المنتصر الوكيل المساعد للرقابة على البنوك بالبنك المركزي اليمني أن حجم المحفظة الاستثمارية لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية بلغ نحو ٧ مليارات ريال مع نهاية العام الماضي ٢٠١١م جاء ذلك خلال افتتاحه أمس لندوة ضمان الودائع بين التشريع والتطبيق التي نظمتها المؤسسة بتعاون مع معهد المصرفية والبنك المركزي بمشاركة عدد كبير من الكوادر المصرفية بالبنوك التجارية والإسلامية.

وأشار إلى أن رأس مال المؤسسة بدأ سنة ٢٠٠٨م بمبلغ ٧٨٠ مليون ريال تم استثمارها في أذون الخزانة الخالية من المخاطر حيث أرتفعت هذه المحفظة من ٤ مليارات إلى ٧ مليارات ريال خلال العامين المنصرمين، فيما وصل عدد المودعين في القطاع المصرفي الى مليون و٤٩٦ ألف مودع منهم مليون و١٤٧ ألف مودع مغطيين بنظام تأمين الودائع أي ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي المودعين فيما وصل حجم الودائع المصرفية للمودعين بحوالي مائة وخمسة آلاف مليار ريال لما يقارب مليون مودع.

مؤكدا أن من أهم إنجازات البنك المركزي خلال الفترة الأخيرة هو إنشاء هذه المؤسسة المصرفية التي تهدف إلى حماية أموال المودعين وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي اليمني خصوصا بعد انهيار البنك الوطني وتصفيته من قبل البنك المركزي وبالتالي إصدار قانون إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية في يوليو من العام ٢٠٠٩م وتعميم الودائع على مستوى الجمهورية.

منوها أن الإقبال على الودائع من قبل الجمهور لدى القطاع المصرفي لا يزال في أدنى مستوياته ما بين ٦-٧٪ من إجمالي عدد السكان مع أن هناك دولاً وصلت إلى ٤٠٠٪ من المودعين بواقع أربعة حسابات لكل فرد وهذا ناتج عن القصور في نشر التوعية المصرفية لدى الجمهور الأمر الذي يتوجب على القطاع المصرفي ممثلا بمؤسسة ضمان الودائع المصرفية الترويج لها لجذب مدخرات المودعين وتعزيز ثقتهم بهذا القطاع.

من جانبه الأخ فضل عبدالله محسن مدير عام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية أكد أن مجلس إدارة المؤسسة شرع في تطبيق نصوص قانون ضمان الودائع المصرفية المتمثل في حماية صغار المودعين في البنوك عن طريق تأمين أكبر قدر من الودائع وتوفير آلية لضمان تعويض المودعين في حالة تكرار ما حدث من إفلاس للبنك الوطني والعمل على تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي اليمني لتوفير تلك المدخرات واستخدامها في عملية النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وضمان جميع البنوك في تحمل تكاليف الاقتصاد المصرفي.

وأضاف: إن المؤسسة حرصت على استثمار أموالها في نافذة واحدة وهي أذون الخزانة بغرض تجنبه مخاطر الإيداع في نوافذ أخرى مأمونة والحفاظ على أموال المودعين من خلال الاستثمار الأمثل لها بواسطة التفتيش الداخلي بالبنك المركزي القانوني الخارجي لضمان سلامة مواردها.

**تصوير /عادل حويس**

# اختتام دورة في الصناعات الغذائية للنساء الريفيات تأهيل ٢٥ مشاركاً حول إدارة الوقت والتخطيط الجيد بالحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

بدأت أمس بالهيئة العامة لتطوير تهامة دورة تدريبية خاصة بإدارة الوقت بمشاركة ٢٥ مشاركاً من مختلف إدارات الهيئة.

تهدف الدورة التي تنظمها الهيئة بالتعاون مع مشروع الدعم الفني الأوروبي للهيئة على مدى أربعة أيام، إلى إكساب المتدربين مهارات علمية في مجال إدارة الوقت والتخطيط الجيد للأعمال وتطبيق أساليب إدارة الوقت للتخطيط وتحديد المهارات والخصائص المتعلقة بالقيادة.

وفي افتتاح الدورة أشار مدير إدارة المتابعة والتقييم بالهيئة محمد فتيني جمال إلى أهمية الاستفادة من مخرجات الدورة الخاصة بإدارة الوقت وبما يساعد برامج الهيئة على تجاوز مختلف الصعوبات والمعوقات ذات الصلة بقدرات الكوادر الفنية العاملة في الأقسام والإدارات المختلفة بالهيئة.. لافتا إلى أن تنظيم مثل هذه الدورة سيعمل على تحسين مستوى الأداء في مجال عمل الهيئة وتعزيز دورها في خدمة التنمية الزراعية في محافظة الحديدة.

على صعيد آخر اختتمت بمديرية زبيد دورة تدريبية في مجال الصناعات الغذائية وحفظ الأطعمة للنساء الريفيات من قرى المنطقة الزراعية الجنوبية نظمها برنامج التنوع الاقتصادي قطاع الزراعة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهدفت الدورة التي شاركت فيها ٣١ مشاركة من النساء الريفيات على مدى ٧ أيام إلي إكساب المشاركات معارف ومهارات حول الصناعات الغذائية وحفظ الأطعمة إلي جانب كيفية الاستفادة من فائض الإنتاج الزراعي ، وكذا استغلال توفر المنتجات الزراعية في مواسم الذروة وتحقيق عائدات اقتصادية وتحسين ظروفهم المعيشية وزيادة دخلهم.

كما تلقى المشاركون معارف ومهارات حول الصناعات الغذائية وعمل المربيات والمخللات وصناعة الأجبان ومشتقات الحليب.

وفي نهاية الدورة تم توزيع الشهادات التقديرية للمشاركات والمساهمين في إنجاح الدورة.

إلى ذلك افتتح وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد يحيى الغشم ورئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب، معرض الصناعات الغذائية الذي يحتوي على منتجات المشاركات في الدورة من المربيات والمخللات المختلفة .

وقد أبدى الوكيل إعجابه بما شاهده من الصناعات الغذائية والتي تبشر بمستقبل واعد في هذا المجال.